

خميس جمعة بوعميم لـ «الاتحاد»:»  
950 مليون درهم تستثمرها «الخليج للملاحة» بحلول 2020



تاريخ النشر: الخميس 03 نوفمبر 2016

حوار: يوسف العربي

أكد خميس جمعة بوعميم عضو مجلس الإدارة، العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للملاحة القابضة، أن الشركة تعتزم استثمار 950 مليون درهم «258 مليون دولار» بحلول 2020، مضيفاً أن أبوظبي، والفجيرة، وخورفكان، تنصدر أولويات التوسع الإقليمي للشركة خلال السنوات المقبلة. وكشف بوعميم في حوار مع «الاتحاد» أن الشركة نجحت في تسوية مطالبات بقيمة 154 مليون درهم تشكل 68% من إجمالي الالتزامات المالية، متوقفاً استكمال التسويات والتحرر الكامل من الديون «العالقة» مطلع 2017.

وأشار بوعميم إلى وجود صندوق مالي منفصل مخصص لتمويل تسوية المطالبات بدعم من مستثمرين استراتيجيين حريصين على وضع الشركة على المسار المالي الصحيح. وقال بوعميم إن حجم أسطول الشركة سيتضاعف خلال السنوات الأربع المقبلة ليضم 20 باخرة بحلول النصف الثاني من 2020، حيث ستبدأ الشركة في تسليم 6 بواخر باخرة جديدة كل أربعة أشهر ابتداءً من الربع الثاني من العام 2018.

**خطة استراتيجية**

وأكد عضو مجلس الإدارة، العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الخليج للملاحة القابضة»، أن الشركة عازمة على تعزيز الإيرادات والربحية خلال الفترة المقبلة من خلال خطة استراتيجية تعتمد على 3 محاور رئيسية هي تحسين واجهة الشركة وسمعتها العالمية، وتعزيز قدراتها، ورفع الكفاءة التشغيلية والقدرة على الإنجاز.



وقال بوعيم إن ارتفاع سهم شركة «الخليج للملاحة» يأتي نتيجة طبيعية لثقة المستثمرين في أسواق المال المحلية بالخطوات الإصلاحية التي اتخذتها إدارة الشركة في سبيل العودة للمسار المالي الصحيح. وأضاف أن مجلس الإدارة سيواصل العمل بما يضمن تحقيق مزيد من المكاسب للمستثمرين الاستراتيجيين وحاملي الأسهم.

وأوضح بوعيم أن الخطة الاستراتيجية لرفع الكفاءة التشغيلية وتطور آليات العمل، وتحسين الإيرادات والأرباح تنقسم إلى خطوات وإجراءات أنية وأخرى يتم اتخاذها وتبنيها على المدى المتوسط والطويل. وقال بوعيم إن الخطوات الأنية التي تحظى بأولوية قصوى في الوقت الراهن هي تسوية جميع المديونيات والمنازعات القانونية والتي ترتبت عليها مطالبات قُدرت بنحو 232 مليون درهم، لافتاً إلى أن الشركة نجحت من خلال الانخراط في مفاوضات جادة مع شركائها إلى تخفيض هذه الاستحقاقات بنسبة 68% إلى 77 مليون درهم «21 مليون دولار».

وأوضح بوعيم، أن إجمالي المطالبات التي تمت تسويتها بالفعل والبالغ قيمتها نحو 154 مليون درهم، تم تسوية جزء منها من خلال المفاوضات المباشرة كما تمت تسوية الجزء الآخر من خلال اتخاذ المسار القانوني ونقض بعض الأحكام الصادرة.

ولفت إلى أن شركة الخليج للملاحة تستهدف التحرر الكامل من المديونيات والاستحقاقات العالقة وصولاً بها إلى مستوى الصفر قبل نهاية العام الجاري لا سيما أن جزءاً كبيراً من هذه الاستحقاقات ناجم عن أخطاء إدارية تراكمية ومن ثم لم تعكس الحقوق الحقيقية.

وشدد بوعيم على أن شركة الخليج للملاحة تتعامل في قضية المطالبات من منطلق قوة، مضيفاً: يجب على الأطراف ذات الصلة أن تدرك أن عروض التسوية المقدمة من «الخليج للملاحة» جادة إلا أن الشركة تمتلك مسارات أخرى للوصول إلى التسوية العادلة

### صندوق مالي

وكشف بوعيم عن وجود صندوق مالي منفصل بمساهمة من قبل عدد من المستثمرين الاستراتيجيين لتمويل الاستحقاقات المترتبة على تسوية المطالبات حيث يؤمن هؤلاء المستثمرون بقدره الشركة على تحقيق الأهداف الموضوعية لا سيما في ما يتعلق بتحقيق عوائد ضخمة على الاستثمار على المدى المتوسط.

وقال بوعيم إن الشركة تركز حالياً على المستثمر الاستراتيجي الذي يهدف إلى المساهمة في وضع الشركة على المسار المالي الصحيح من منطلق تحمل المسؤولية والحرص على الصالح العام.

وأكد بوعيم أن التغيير في قاعدة الملكية بالشركة نجم عن عمليات بيع بهدف الاستفادة من ارتفاع سعر السهم وليس نتيجة أمور متعلقة بالمسارات الفنية والمالية والتشغيلية التي تشهد تحسناً على المستويات كافة.

وقال بوعيم إن «الخليج للملاحة» اقتربت في فترات سابقة من حافة الإفلاس إلا أن مجلس الإدارة الحالي كان مدركاً للقدرات الكامنة بالشركة باعتبارها شركة عامة تتمتع بسمعة دولية، ولديها معرفة استثنائية باحتياجات السوق المحلي، وهو ما يوفر منصة قوية للبناء عليها.

### أسعار النفط

وحول التحديات الراهنة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط، قال بوعيم، إن هذا التحدي وغيره من التحديات التي يواجهها القطاع الملاحي لن يقف حجر عثرة أمام تحقيق طموحات الشركة التي تعتمد في عملها على الاقتصاد الحقيقي القائم على تيسير التجارة.

وقال بوعميم إن تحسين الواجهة والسمعة العالمية للشركة تحظى بأولوية متقدمة في الوقت الراهن حيث لا يمكن لأي شركة عالمية الركون إلى امتلاكها القدرات المتمثلة في الطاقات الاستيعابية وهي على أهميتها غير كافية وحدها لنيل ثقة الشركات والمستثمرين العالميين.

ولفت إلى أن التمتع بالسمعة العالمية القوية يمثل محوراً استراتيجياً لا سيما بعد تحول عالم المال والأعمال إلى قرية صغيرة متشابكة المصالح، معتبراً أن انخراط الشركة في عديد من الشراكات العالمية مؤخراً بمثابة دليل ثقة على التقدم النوعي الذي حققته الشركة في هذا الاتجاه.

وأوضح بوعميم، أن الشركة تحرص على تحقيق التوازن الفاعل بين جهودها لحل المشكلات العالقة وجهود البناء والتطوير ليتم العمل على المسارين على نحو مواز وفي التوقيت نفسه.

وأكد بوعميم أن شركة «الخليج للملاحة» في أفضل حالتها في الوقت الراهن نتيجة الدعم القوي من المساهمين الاستراتيجيين بما يضمن مضيها قدماً في تحقيق نسب نمو عند مستويات 12% سنوياً وهي نسبة تتفوق على أداء القطاع ما يضمن تحسين حصتها السوقية.

### تعزيز الأسطول

وقال بوعميم، إن توقيع مجموعة الخليج للملاحة القابضة، اتفاقية شراكة مع مجموعة «واشانغ» الصينية، المتخصصة في صناعة السفن لبناء 6 ناقلات للمواد الكيماوية بمثابة خطوة عملاقة في طريق مضاعفة أصول الشركة.

وأكد أنه تم تمويل اتفاقية بناء السفن من خلال مجموعة من البنوك المحلية والعالمية، فضلاً عن التمويلات الذاتية من الشركة، موضحاً أن الشركة تهدف من خلال هذه الاتفاقية إلى توسيع أسطولها وتطوير خدماتها في مجال النقل البحري وإدارة وتشغيل السفن، إضافة إلى استقطاب مزيد من العملاء الجدد.

وأوضح بوعميم، أن الشركة لديها عدة اتفاقيات لتأجير بواخر متخصصة بين الجبيل وينبع السعوديتين، ودول شرق آسيا، وهي اتفاقيات طويلة الأمد.

وقال إن حجم أسطول الشركة قبل توقيع اتفاقية بناء السفن المشار إليها بلغ 14 وحدة من الناقلات وبواخر دعم العمليات البحرية، لافتاً إلى أن الأسطول ينقسم إلى ثماني ناقلات كيماويات، وأربع بواخر دعم عمليات بحرية بالإضافة إلى باحرتين مستأجرتين من جهات محلية.

ولفت إلى أن أسطول الشركة سيصل إلى 20 باخرة بحلول 2020، حيث تعمل الشركة حالياً على رفع كفاءة البواخر الحالية من خلال الارتقاء بمعايير الاستدامة استعداداً للقوانين العالمية المتوقع تطبيقها خلال السنوات المقبلة.

وقال إن الشركة ستبدأ تسلم السفن الجديدة من مجموعة «واشانغ» الصينية اعتباراً من الربع الثاني من العام 2018 على أن يتم تسليم سفينة واحدة كل أربعة أشهر ما يعني استلام السفن الست منتصف العام 2020.

وأوضح بوعميم، أن نموذج «التمويل المباشر والاستئجار والتملك» هو الأنسب لشركة الخليج للملاحة نظراً إلى انعدام المخاطر، مقارنةً بالشراء، لافتاً إلى أن الشركة انخرطت في العديد من الشراكات العالمية القائمة على هذا النموذج.

وأوضح أن الخليج للملاحة تعترم ضخ استثمارات بقيمة 950 مليون درهم بحلول 2020 حيث تتركز هذه الاستثمارات تعزيز الأسطول وعلى التوسعات في أبوظبي والفجيرة وخورفكان.



الخليج للملاحة القابضة ش م ع  
Gulf Navigation Holding PJSC

## خبر صحفي

وقال بوعميم إن أنبوب نقل النفط الذي يمتد من حبشان إلى الفجيرة مروراً بسويحان إلى ميناء الفجيرة الواقعة بمدينة الفجيرة رسخ مكانة الفجيرة كميناء نفطي متكامل على المحيط الهندي. وأضاف أن الشركة تعتزم تقديم خدمات متكاملة لعملائها في الفجيرة وخورفكان.

### آلية تحوط

وأوضح بوعميم أن «الخليج للملاحة» لديها اتفاقية مع «سابك» تمتد إلى 2023، حيث توجد أربع بواخر تعمل على نقل منتجات الشركة من البتروكيماويات وتأمّل الشركة في زيادة هذه البواخر خلال الفترة المقبلة. وقال إن الشركة تنافس من خلال رفع الكفاءة والسرعة بما يضمن التفاعل مع ديناميكيات السوق وخفض التكلفة على العميل من خلال زيادة كفاءة إدارة الموارد البشرية والشؤون الفنية. وحول تذبذب أسعار الصرف وتأثيره على عمليات الشركة قال بوعميم إن الشركة وضعت آلية تحوط، بما أسهم في تقليل تكلفة الصرف بالدولار وتعزيز إيراداتها بالعملة نفسها، لافتاً إلى أن إيرادات الشركة تأتي حالياً بعملات متنوعة من فيتنام، وسنغافورة، وخليج المكسيك.

### أداء قوي للقطاع الملاحي في أبوظبي على الرغم من انخفاض أسعار النفط

دبي (الاتحاد)

أكد خميس جمعة بوعميم، عضو مجلس الإدارة، العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للملاحة القابضة، أن سوق الملاحة في أبوظبي سوق واعدة وقادرة على النمو، وذلك على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

ولفت بوعميم، إلى أن شركة الخليج للملاحة باعتبارها شركة وطنية عامة تتمتع بفرص هائلة بسوق العاصمة، حيث ستركز على الدخول في مجالي النقل البحري للبتروكيماويات، ودعم العمليات البحرية للنفط والغاز. وقال بوعميم: «إن انخفاض أسعار النفط لم يقلص من فرص الشركة في النمو بسوق أبوظبي»، مؤكداً أن انخفاض أسعار النفط لم يغير من حقيقة ثابتة، مفادها بأن إمارة أبوظبي منتج عالمي للبتروكيماويات. وأضاف بوعميم: «إن دراية الشركة وخبرتها باحتياجات السوق المحلية، وجهودها الراهنة لتعزيز قدراتها الاستيعابية، وحرصها على الشفافية والصدق، يمنحها القدرة على المساهمة في نقل المنتجات المحلية من البتروكيماويات إلى بقية أنحاء العالم.»